

## أقضية

سلسلة الرواتب:  
عود على بدء

عادت النقاشات بشأن سلسلة الرتب إلى الصفر مع تجديد «الهيئات الاقتصادية» توجيه زيادة الضرائب بما لا يمس أرباحها والربيع، مقايضة السلسلة بالشراكة مع القطاع العام. أما اللجان المشتركة فأرجأت جلستها إلى صباح اليوم

## فاتن الحاج

لم تدع هيئة التنسيق النقابية نهار أمس يمر من دون أن تسمع أهل البرلمان صوت المعلمين والموظفين والعمال ولو من خلف جدران المجلس النيابي. توجه قادة الهيئة بعيد اجتماعهم بعد الظهر إلى الباحة الداخلية للمجلس ليلوحو بانتفاضة شعبية سيرسمون ملامحها في مؤتمر صحافي يعقدونه عند الرابعة من بعد ظهر اليوم، في رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي. صوبوا كلامهم باتجاه «حيثان المال»، مجددين اعتراضهم على المس بأرقام السلسلة تحت ستار «القصة المموجة»: إيرادات سلسلة الرتب والرواتب.

صاح صوت الحقوق في موازاة صوت حاكم مصرف لبنان رياض سلامة وصوت تجمع أصحاب الرساميل اللذين ارتفعوا صباحاً، من تحت قبة المجلس. الحاكم شرح مخاطر السلسلة في مداخلة دامت ساعتين مقترحاً تجزئتها على خمس سنوات، وأصحاب الرساميل أعادوا النقاش إلى المربع الأول عندما طالب رئيس جمعية تجار بيروت نقولا الشماس بتحويل

تمويل السلسلة إلى لجنة مصغرة، سواء أكانت اللجنة النيابية الفرعية أم لجنة أخرى، من أجل إشباع الملف درساً وتمحيصاً.

ما قاله سلامة في ما يتعلق بالتجزئة مرفوض رفضاً باتاً من الهيئة، وخصوصاً أن «لدينا في ذمة الدولة مفعولاً رجعيًا عمره 18 سنة، فشو رأي الحاكم؟». أما الكلام على خفض أرقام السلسلة الذي أشيع في الأيام الأخيرة «فهو دليل على عدم احترام المسؤولين لتواقيعهم والاتفاقات التي أبرموها مع هيئة التنسيق». الهيئة رفضت أيضاً ضرب حقوق المتقاعدين، مؤكدة ضرورة إحالة السلسلة على الجلسة التشريعية المنعقدة يومي الأربعاء والخميس المقبلين، وإلا ف«سنسمعكم صوت الشارع، وإن كنا نتمنى أن تبتعدوا عن البلد هذه الكأس المرة».

الدقة والثاني والحدز. انبثقت أمس هذه المفردات الذهبية من جديد لترافق أعمال جلسة اللجان المشتركة فتعيد أجواء النقاشات إلى ما قبل سنتين. فرئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان دعا إلى «اعتماد الدقة في البحث الجاري في شأن السلسلة». وزير الخارجية جبران باسيل هو الآخر أبلغ رئيس الحكومة تمام سلام موقفاً من التيار الوطني الحر «يؤيد التعامل بكثير من الثاني والحدز مع ملف السلسلة كي لا يقع لبنان في أزمة اقتصادية متفاقمة». عضو كتل التغيير والإصلاح النائب حكمت ديب رأى هو أيضاً أن «من المنطق عدم إقرار السلسلة إذا لم يتم تأمين الأموال اللازمة لها». وأكد أهمية أن «نبحث بدقة وعناية لإيجاد تمويل السلسلة من دون استهداف الشرائح الفقيرة التي هي في غنى عن الرسوم الإضافية



قادة هيئة التنسيق في باحة المجلس النيابي (مروان بو حيدر)

ولفت إلى أن «الاتفاق على السلسلة ممكن إذا وعى كل الأفرقاء خطورتها، وإذا تم النظر بموارد غير ضريبية، وإلا فليتم سحبها».

والتقى في رأيه مع رأي تجمع أصحاب الرساميل لجهة تقليص النفقات الجارية في الموازنة، لا سيما النظر في عجز مؤسسة كهرباء لبنان الذي يبلغ ملياري ليرة لبنانية.

في النقاش داخل جلسة اللجان المشتركة التي ترأسها نائب رئيس مجلس النواب فريد مكارى، برز موقفان بشأن الضريبة على القيمة المضافة؛ الأول اقترح زيادتها من 10% إلى 12% على كل السلع والخدمات. أما الموقف الثاني فتمثل بزيادة TVA على الكماليات مع توسيع مروحتها لتشمل العطور وأدوات التجميل

في التيبار. بدا متحمساً لإنجاز السلسلة بسرعة حين جدد القول إنه «لا يجوز أن يعاد النقاش في مشروع بهذا الحجم أخذ تمحيصاً مدة خمسة أشهر وأكثر من 40 جلسة، حتى لو كان النظام يسمح بأن تعاد المناقشة من جديد». ورأى أن «ما من أمر يمنع إقرار السلسلة إذا توافرت الإرادة لذلك».

في المقابل، يبدو عضو كتلة المستقبل النيابية النائب غازي يوسف أكثر النواب صراحة في الإعلان جهازة عن الموقف الواقعي بعيداً عن مزادات «الشعبوية» وكسب ود القواعد المناصرة للحزب السياسية، إذ أكد بوضوح أنه «لن يتم إقرار السلسلة بالشكل المقدمة فيه للجان المشتركة، مشيراً إلى أنه إذا أقرت من دون إيرادات، فستؤدي إلى أزمة اقتصادية كارثية».



إشاعة أجواء خفض أرقام السلسلة وتجزئتها وضرب حقوق المتقاعدين



التي قد تقر، ويجب ألا نعول على جيوب الفقراء دائماً».

وحده أمين سر التكتل النائب إبراهيم كنعان أبدى موقفاً متميزاً عن زملائه

## أقضية

## بهيج أبو حمزة خلف القضبان

## محمد نزال

بهيج أبو حمزة خلف القضبان. أوقف بقرار قضائي، أمس، وهو اليوم رهن استكمال التحقيق في عدلية بيروت. من كان يقول إن نهاية أبو حمزة، الرجل القوي في «البلاط» الجنبلاطي، رئيس المحاسبة وأمين صندوق المخنّارة، وصاحب مناصب النفوذ التي لا تحصى، ستكون هكذا؟ لقد أمر «البيك» وكان له ما أمر. عندما ادعى على رجل أعماله، أمام القضاء، تحت ستار اسم رجل الأعمال إبراهيم بدير، ثم بغطاء نادي الصفاء الرياضي في قضية ثانية، كان وليد جنبلاط قد حسم أمره لناحية «تأديب» أبو حمزة وجعله عبء «لن يعينهم الأمر». هذا ما قبل آنذاك، العام الماضي، عندما ظهر الخلاف المالي - الاستثماري بين الرجلين.

كان يتردد، خلال الأشهر الماضية، أن أبو حمزة خارج لبنان. القضيتان المرفوعتان ضده، واحدة باسمه مباشرة وأخرى تحت عنوان من يظهره التحقيق، كانتا في عهدة قاضي التحقيق الأول في بيروت غسان عويدات. لم يُعرف إن كان أبو

حمزة، المدعى عليه من قبل نادي الصفاء الرياضي، بجرم التزوير واستعمال المزوير وانتحال الصفة والاختلاس، على علم بان القاضي سيامر بتوقيفه. لكن هذا ما حصل. استجوبه القاضي عويدات، قبل أن يصدر مذكرة توقيف وجاهية بحقه، من دون ذكر المزيد من التفاصيل. كثيرون ظنوا أن التوقيف حصل بناءً على دعوى جنبلاط ضد إبراهيم بدير، الذي مثل سابقاً أمام القضاء، وهي الدعوى التي يرد فيها اسم أبو حمزة كشريك أساسي، وهي قضية تتعلق ببيع عقارات ضخمة لجنبلاط «تبيّن لاحقاً أنها أقل من المساحة المعلنة من قبل البائع». في هذه القضية جنبلاط «أكل الضرب» فعلاً. لكن تبيّن لـ«الأخبار» أن توقيف أبو حمزة، أمس، حصل بناءً على دعوى نادي الصفاء ضده. طبعاً سيستكمل التحقيق معه، في جلسة قريبة، لتفتح كل الملفات التي تتعلق بأكثر من قضية، تردد أن عددها أصبح أربعاً، وبالتالي سيكون أمام مسار قضائي طويل قبل بت كل هذه القضايا. إذاً، قضية عقارات جنبلاط لم يواجه بها أبو حمزة أمام القضاء أمس، إنما اقتصر الأمر

أبو حمزة للتحقيق معه، وكل من يظهره التحقيق، وتوقيفهم والظن بهم وإحالتهم أمام المرع القضائي المختص لمحاكمتهم وإنزال أقصى العقوبات بحقهم، وإلزامهم إعادة المبالغ المستولى عليها من طريق الأفعال الجرمية المشار إليها. لم يتضح بعد ما إذا كان أبو حمزة هو من زور بيده، أو شخص آخر عاونه، وهذا ما ينتظر أن تظهره الأيام المقبلة في جلسة التحقيق المرتقبة. وفي هذا الإطار ذكر في دعوى الصفاء أنه «تبيّن لنا أن هناك من قام بتزوير التوقيع التظهيري والختم العائدين للنادي، المستعملين لتجبير الشيكات الصادرة، وذلك بهدف قبضها والتصرف بها بدلاً من إيداعها حسابات النادي، الأمر الذي يستدعي التحقيق في هوية الشخص الذي قام بذلك (فعل التزوير)». يُشار إلى أن أبو حمزة استقال من منصبه في نادي الصفاء، سابقاً، وهو رئيس مجلس أمناء النادي، وذلك لـ«أسباب خاصة»، بحسب ما أعلن يوماً (قبل نحو 5 أشهر). غادر بعدها لبنان، وتبيّن أن تلك الاستقالة، أي «الأسباب الخاصة»، ما هي إلا بداية القطيعة العلنية مع وليد جنبلاط.

www.akhbar.com/node/197781)؛ إذ علمت إدارة النادي أن المدعى عليه (أبو حمزة) تسلم مبلغ 5 ملايين دولار من أشخاص اشتروا العقار الذي يقوم عليه الملعب الرياضي في بيروت، من دون أن تكون له صفة تخوله ذلك، ومن دون أن يحول المبلغ إلى الصندوق. حصل ذلك، بحسب نص الدعوى القضائية، بعدما «ادعى أبو حمزة أنه صاحب الصفة الإدارية والمالية التي تخوله تمثيل النادي وقبض الأموال وتنظيم الإيصالات والتوقيع عن النادي باسمه، وهو ادعاء غير صحيح؛ إذ إنه يشغل منصباً فخرياً، هو منصب رئيس مجلس الأمناء في النادي، وبالتالي لا يتمتع بأي صفة إدارية، وليس مخولاً بالتوقيع عن النادي». قبل أبو حمزة تلك المبالغ على دفعات، بموجب شيكات وتحاويل مصرفية، وطار خارج لبنان. وبناءً على كل ما ورد، كانت دعوى نادي الصفاء على أبو حمزة، وكل من يظهره التحقيق فعلاً، شريكاً، متدخلًا، أو محرّضاً، وذلك بجرائم «التزوير واستعمال المزور وانتحال الصفة والاختلاس المعاقب عليها في قانون العقوبات اللبناني». وطلب النادي استدعاء



إدارة نادي الصفاء ادعت على أبو حمزة بتهمة اختلاس 5 ملايين دولار

